العلاقة جامعة، تنمية، بيداغوجية

دراسة سوسيولوجية *

عبد الحميد دليمي

الجامعة أول مؤسسة للتنمية، من خلالها تتم العملية المؤهلة لتطوير المجتمع، ما تنتجه من أجيال وما تنجزه من بحوث يسهم في رقى المجتمع وازدهاره. فإذا كانت الجامعة غير قادرة على تحقيق هذا الهدف فلا فائدة منها.

ليست الجامعة مؤسسة لمحو الأمية، وليست مدرسة ابتدائية وليست دار للحضانة ولا ثكنة عسكرية، ولا مكان للنزاعات القبلية والجهوية والإيديولوجية والدينية، بل هي مكان للفكر الحر،ومؤسسة ذات أرباح ومكان لتكوين إطارات قادرة على مواجهة صعاب الحياة.

أم هي مكان للمعارضة —حيث يبين تاريخها أنها مكان نشط في إنتاج الأفكار الجديدة- أم جامعة للتكوين العام تكوينا ديمقراطيا أم جامعة حرة وهي تعلم المدنية والذاتية والمبادرات الخاصة لصالح المجتمع، أم نعتبرها مصنعا ينتج أجيالا معطلة عن العمل.

ما نزال نخطط للتعليم العالي ونضع مناهجه ووسائله منطلقين من نظرة "ماضية" نظرة تحسب المستقبل مجرد امتداد واتساع للماضي.

*- مقال منشور على دفاتر المعهد الوطني للبحث في التربية، دفاتر سداسية محكمة.

حيث أن الفعاليات غير قادرة على مواكبة المشروع الحضاري الجديد والحديث، وغير قادرة أن تتطلع إلى نظام تربوي قادر على أن يسهم في مخاض ذلك المشروع الحضاري، ما تزال البرامج متمسكة بالفروع والتخصصات التي باتت يحكى عليها من باب التاريخ والخوف في الخوض في خطوات ورؤى واضحة تبين معالم الحضارة العالمية الحديثة وآفاق تطويرها. على هذا الأساس إما أن يغير التعليم العالي بنيته انطلاقا من حاجات التغير العلمي التكنولوجي والحضاري التي تجري في عصرنا وتغيره تغييرا جذريا. وإما أن يظل بعيدا عن أهداف التنمية الحقيقية، متخلفا عن الركب ويكتفي برسم العلاقات الكمية الرقمية التي ينبغي أن تتم بين التخطيط للتعليم العالي وتقدير حاجاته وبين تنمية اقتصادية اجتماعية التي تتماشى مع التيار العلمي الحاضر.

العلم أحد مقومات الحضارة التي سبقت الثورة العالمية الجديدة، حيث كانت تتم "مع العلم". أما الحضارة التي نشهد بزوغها والتي تغير معالم دنيانا، حضارة قوامها العلم والبحث العلمي وتتم إلا بالعلم.

الألفية الثالثة ألفية التغير كيفا و كما:

تشير جميع الدراسات المتصلة بالتغيير إلى ولادة عالم جديد، يختلف اختلافا جذريا في بنيته وتكوينه عما عرفنا من قبل، محاولة دراسة الحاضر وكأنه مازال ماضيا، والظن أن التغيير الذي يحدث مجرد

انحراف عن الوصول ينبغي أن يصحح ومن ثم ضرورة الرجوع إلى ما عرفناه من قبل هذه المواقف ينبغي أن تنتزع من الأذهان، فالتغير واقع والحاضر والمستقبل لا يمكن أن يكونا امتدادا للماضي، والمستقبل الأتي لا يمكن أن يكون امتدادا للحاضر القائم والمستقبل الجديد بكل حدته وغربته، شق طريقه في حاضرنا وبدأ يظهر في واقعنا .لا نندهش لما وصل إليه سكان المعمورة من تشابه في السلوك استهلاك السيارة، المسكن، الثياب وبعض المشروبات.

العلاقة بين الجامعة والبحث العلمي:

بعدما سادت علوما وتقنيات جديدة تغيرت ميادين العمل والإنتاج حيث زالت تقنيات كثيرة، وظهرت مناهج وطرق جديدة تتماشى مع علوم جديدة، ولا ينبغي أبدا على التعليم العالي في تخطيطه أن يبتعد على ما يحتاجه سوق العمل الجديد من اختصاصيين وأطر عليا في شتى المجالات، ويأخذ بعين الاعتبار أن المستقبل لا يكون اعتمادا للماضي، وأن اتجاهات الماضي إلى المستقبل هو التخطيط.

إن انتقال التعليم العالي من تعليم تقليدي يعكس منطلقات الجهاز الصناعي الماضي إلى تعليم عال يعكس منطلقات العولمة الجديدة، يستوجب علينا جميعا تجديد النظام التعليمي بكامله وتجديد أشكال التعليم وطرائقه ووسائله وتحديث خطط الدراسة ومناهجها،

والوصول إلى تحقيق الربط العضوي بين التعليم النظري والتعليم العملي.

والهدف الأساسي، أن نربط التعليم العالي بالإنتاج ولا سيما بمحتوى الدراسة وبالتدريب، وأن نجعل من المؤسسات الاقتصادية مكانا للتعليم العالي وأن يتم قسطا من هذا التعليم في مواقع الإنتاج ومن هذا نحقق التناوب بين الدراسة والعمل، هذا الربط له قيمة اجتماعية تربوية تبين واقع مؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وحاجاتها المتجددة.

البيداغوجية:

تبليغ المعلومات بطريقة مكثفة وملخصة أمر ضروري، لان العملية البيداغوجية ليست في حاجة إلى أسلوب قديم يعتمد على التلقين بل الرسالة اليوم لا تصل إلى أذهان الطلبة إلا إذا أحسن تبليغها وينبغي أن يكون التفكير قاعدته الأساسية ومنبعه العلم. من هذه المنطلقات تكثر المشاكل المعقدة المرتبطة بالمعتقدات والفلسفة والاقتصاد والاجتماع والتاريخ عندما يعاد النظر في برامج التعليم العلي والتعليم بالجامعة (ما نوع البيداغوجية التي تستعمل؟ ما هي الأهداف؟ ما هي البرامج ؟ ما هي الحاجات ؟ من هم القائمون بها ؟ .... الخ).

من الضروري أن تطرح هذه الأسئلة في ظل التحولات الجديدة ومن منبع التفكير المنهجي العلمي المستقبلي المتضمن أهداف ومحتوى العولمة.

العملية البيداغوجية:

تثمر العملية البيداغوجية عبر الحياة اليومية للإنسان، وعبر كل ممارساته الإنسانية، ومواقفه وخبراته وفرص إشباع حاجاته، ومن خلال كل أدواره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ولا تنحصر هذه العملية على وظيفة أعداد المتعلم للإلحاق بعمل أو مهنة محددة، لأنه يشمل كافة جوانب الشخصية الإنسانية، وهي ليست عملية محددة بأبعاد معرفية وتقنية وتنظيمية ترتبط بالنظام التعليمي فحسب، لأنها ذات علاقات ثرية بكافة أبعاد بنية المجتمع، في ماضينا وحاضرنا، لهذا السبب ينطبق التعبير «كما يكون المجتمع يكون التعليم فيه» و"كما يجب أن يكون المجتمع مستقبلا" يجب أن يكون كذلك نظامه التعليمي".

الجامعة ومناهجها البيداغوجية:

في الواقع عملية تقييم النظام الجامعي في مختلف مراحله عملية صعبة وهي عملية تتضمن عناصر كثيرة ومعقدة –الأستاذ، طرق التعليم، الوسائل المتوفرة، الامتحانات،مصادر المعرفة، المخابر....إلخ.

المحاضرة:

اليوم أصبحت المحاضرة الملقاة بطريقة الإملاء مرفوضة، ولا مبرر لوجودها، هذه الطريقة مرفوضة في عصر الإعلام الآلي وغير مقبولة من قبل الطلبة منذ زمن بعيد. المرغوب فيه هو أن يقدم الأستاذ محاضرته في شكل حوار حي بينه وبين الطلبة، ويعرض العناصر المهمة في شكل أسئلة ثم يجيب عليها.

الأستاذ المنشط الرئيسي له الدور الأول في توعية وتنوير الطالب من خلال التحليل والتفسير والقياس والاستدلال والاستنباط والاستدراك وهو الوحيد القادر أن يوجه نحو الاندماج في النظام العلمي الجديد.

يقوم الأستاذ بحوار حول الدراسات السابقة ومقارنتها بالطروحات والبحوث الحديثة لتبيان أوجه الاختلاف والتشابه بين الظواهر بطريقة فك صورتها الشاملة وتركيب عناصرها الجزئية.

هذه الطريقة من أهم العناصر الجوهرية في العملية البيداغوجية النشيطة سهلة التطبيق خاصة عندما تعتمد على الوسائل البيداغوجية الحديثة. كما تهدف العملية البيداغوجية إلى توفير وسائل التعليم الحديثة وتيسر الاكتساب المكثف والملخص للمعارف على المستوى النظري والتطبيقي، في إطار الاختصاص المختار.

من الأفضل أن نضع في الحسبان المؤشرات الجديدة التي تساعد الطالب على الفهم من منابع أخرى كالانترنيت بغية رفع مستواه وتفادي تكرار المجهود ليتناسب تفكيره مع الطروحات الجديدة حول موضوع وطرق المادة المدروسة،وهي في نفس الوقت فرصة للتدريب على البحث. من هذا المنطلق تقتضي العملية البيداغوجية على الأستاذ أن يغير في أسلوب و طرق العمل.

الأهداف البيداغوجية:

على مستوى المحاضرة من الضرورة إزالة أوهام الترعة الموسوعية والابتعاد نهائيا عن الميول إلى الحفظ، ثم ينبغي ألا نترك الطالب يتخبط مع عناصر متراكمة من المعرفة، بل علينا أن نعلمه أشكالا ونيات وخطوط عريضة، وعلاقات ذات دلالة للتأكد على روح المادة المدروسة، وطريقتها الفتية أكثر مما يؤكد على إكتساباتها الخاصة.

وعلى مستوى الأعمال التطبيقية يتعلم الطالب كيف يعالج موضوعا عاما ويعلل ظاهرة معقدة ويطرح مشكلا اجتماعيا في حدود الحقيقة- باستخدام البيليوغرافية والتزود بالمستندات والمطالعة المكثفة - حتى يصل إلى درجة تمكنه مقارنة تحاليله ونتائجه بتحليل ونتائج زملائه، ويتعود على العمل الجماعي قصد الوصول للرؤية المتفاعلة للموضوع وللواقع الاجتماعي المدروس.

تجربة النظام السنوي بالجزائر:

نستنتج من خلال التجارب التي قمنا بها في ظل النظام السنوي منذ 1976.

النظام السنوي:

تبين نتائج الدراسات التي قمنا بها مع طلبة علم الاجتماع في أواخر السبعينيات أن النظام السنوي يعرف خللا من حيث المستوى العلمي الذي يكتسبه الطالب في مدة أربع سنوات.أوضح عدم فعاليته بالجامعة الجزائرية، من خلال القراءة المعمقة للسيرة الذاتية لطلبة علم الاجتماع والمتخرجين بشهادة الليسانس، فاستنتجنا أن الكثير منهم قد أخفق في المقاييس الأساسية الوحدات البيداغوجية الجوهرية الرئيسية، في علم الاجتماع العام واحد واثنين، وفي مقياس المنهجية والملتقيات والإحصاء.

وفي هذا الصدد، قد يسأل أحدكم عن نظام المقاييس من حيث نسبة الرسوب العالية، وأنه يعرقل عملية استقبال العدد الهائل من الطلبة الناجحين في البكالوريا للدخول إلى الجامعة، ومن حيث قدرة الجامعة في استيعاب الطلبة كون أنها تفتقر إلى الكثير من المقاعد البيداغوجية، -لأن الزيادة الديمغرافية أسرع بكثير من الإنجازات البيداغوجية- فالإجابة جوهرها أن الأساليب والطرق، والمناهج والوسائل المتوفرة

تحسنت من الواجب أن نجربها في إطار نظـــام المقـــاييس وأن نختـــار التكوين النوعي والكيفي أو التكوين النوعي العددي معا.

وهنا يرجع أساسا إلي الأخلاق العامة للمجتمـــع مـــا يريـــده للأجيال الحاضرة مستقبل البشرية أما أن ننفق على الطالب لمدة أربـــع أو خمس سنوات أموال وتجهيزات ووسائل وموارد بشـــرية لتكـــوين طالب غير قادر على كتابة تقرير حول موضوع ما، أو تزويد الطالب بتعليم كامل وشامل قادر على إعانته على مواجهة المشاكل التي يجب عليه أن يحلها، أثناء تكوينه أو بعده.

وعلاوة على ذلك، عندما ينهي الطالب دراسته مـــن الجامعـــة يتعرض إلى اصعب مشكل في حياته يتمثـــل في رفـــض المؤسســـات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والأخرى توظيفه بها بسبب انه غير قادر على الإبداع والابتكار وإسقاط المعارف المكتسبة من الجامعة في الواقع المعيشي، وإدراك المعطيات التي تتحكم في فهم الأحداث المعقدة وتقاربها بصفة جيدة، والتي تحدد المواضيع التي يطرحها الواقع المهني.

الحجم الساعي للمقياس:

في ظل النظام السنوي، يتم تقييم الطالب على أساس الســـاعات المكتسبة بهدف توجيه حسب قدراته والتعرف على جوانب القوة فيه لتنميتها والتعرف علي جوانب الضعف للتغلب عليها: وعلـــى هـــذا

الأساس يتم تقييم الطالب بناء على ما قام به من أنشطة مختلفة خلال السنة الجامعية، غير أننا نجد البعض من الجامعات، في أقسام العلوم الإنسانية على الخصوص أخذت للمحاضر حجم ساعي يقدر بساعة ونصف، وهذا غير موجود بمعظم جامعة العالم.

وعندما تفحصنا بعض المقاييس وجدنا أن الطالب ينتقل من السنة إلى سنة بثمانية عشرة ساعة من الدراسة فقط موزعة بين المحاضرة والتطبيق في السنة. إذا أردنا أن نرجع إلى نظام السداسيات، الحجم الساعي المطلوب ستون ساعة موزعة إلى ثلاثين ساعة للمحاضرات وثلاثين ساعة للأعمال التطبيقية وعلى هذا الأساس البيداغوجية المقترحة، هي كالتالي:

- على مستوى المحاضرات **30** ساعة.
- على مستوى التطبيق **20** ساعة للإحاطة بمحتوى الوحدة.
- **10** ساعات لدراسة النصوص.

ومن المعلوم أنه عندما ننقص من الحجم الساعي للمحاضرة على أساس النقص في القاعات، سيؤثر من غير شك على البرنامج المسطرة من قبل الوزارة وهذا إن أخذنا بعين الاعتبار الوحدات المقررة والمحاضرات الملزمة من المعتاد أن الحجم الساعي للمقياس في السداسي ستون ساعة، أما السنوي فيكون ضعف الحجم الساعي الأول.

اختيار الأساتذة وتغيير المقياس:

برزت خلال التجارب التي عشناها في السنوات الأخيرة عملية جديدة تتعلق بتنحية بعض المقاييس من البرنامج في الكثير من المعاهد، وذلك بالرجوع إلى اللجنة البيداغوجية الوطنية أو بغير الرجوع إليها، وأحسن مثال على ذلك تنحية علم الاجتماع الثقافي من معهد اللغة الإنجليزية وتنحية علم الاجتماع السياسي والمنهجية من قسم الحقوق، ولاحظنا أن في بعض المعاهد يعين الأستاذ لتغطية مقياس ما دون الرجوع إلى المعهد الأصلي، حيث نجد أن مقياس علم الاجتماع الحضري والمجال المقرر بمعهد الهندسة المعمارية يلتزم بتدريسه مهندسا(ليس له أية معرفة بعلم الاجتماع، أو علم النفس الاجتماعي).

هذا الواقع كان من العسير إدارته بحالته الراهنة، قد ازداد تعقيدا في الفترة الأخيرة نتيجة لتدفق طلبات تعليمية جديدة قوبلت باستجابات فوضوية وغير عقلانية في الغالب، ودون استشارة الخبراء والأخصاء في الميدان.

السنة البيداغوجية والامتحانات:

إذا قرأنا وبتمعن السنة البيداغوجية في الجزائر نجدها مملوءة بالعطل والامتحانات. عموما تبدأ الدراسة في بداية أكتوبر، وتنتهي في الكثير من الأحيان في نصف شهر ماي. يمنح الطالب في خلال السنة

الجامعة عطلتين مدتهما شهرا واحد، ويمتحن خلال السنة ثلاث مرات، ويستغرق الامتحان الواحد عشرة أيام يأخذ الطالب أسبوعا قبل الامتحان وأسبوعا بعد الامتحان (أصبحت هذه العملية متعارف عليها) حيث تصل المدة إلى اثنين وعشرين يوما للمراقبة الوحدة. ولما نقوم بعملية حسابية ونضرب العدد في ثلاثة نجد **66** يوما، أي شهرين، يبقى في السنة البيداغوجية إلا خمسة أشهر. من هذا المنطلق نتساءل هل تكفي المدة المتبقية لإتمام برنامج يعتمد أساسا على المقاييس السنوية. وما هي النتائج المتوصل إليها.

السياسة البيداغوجية للجامعة:

السياسة التعليمية هي الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم، أداء للواجب، في تعريف الفرد بدينه وإقامة سلوكه على شرعه، وتلبية طلبات المجتمع وتحقيقها لأهداف الأمة، فهي تشمل حقوق التعليم، ومراحل مختلفة والخطوط والمناهج، والوسائل التربوية والنظم الإدارية القائمة على التعليم وسائر ما يتصل به.

يقوم بوضع الخطوط العامة للسياسة التعليمية، أناس مفوضون للقيام بهذا الأمر من طرف الجهات المسئولة، وقد يشارك الأهالي في تلك الصياغة، أو يعبرون عن أراءهم فيما يبدون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

لا تنحصر السياسة التربوية في رسم بعض المبـــادئ التوجيهيـــة العامة،بل لا بد من أن تشتمل على مجموعة من الأهـــداف الخاصـــة المرتبطة فيما بينها ترابطا قويا، ومن بينـــها الأهـــداف ذات الطـــابع الروحي والفلسفي والثقافي، مما يقدم فكرة واضـــحة عـــن مفهـــوم الإنسان.

وبعد هذا تحدد الأهداف المتماشية مع الاختيـــارات الوطنيـــة الكبرى ويمكن بعد ذلك تحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، التي تتظافر فيما بينها لتحقيق الغاية المنشودة طبقا لفلسفة المجتمع في الحياة، ولمتطلبات التنمية. وبعد هذا تحقق الخطوط العريضة للأهداف الأخرى المرسومة من أجل تنمية البلاد.

وأخيرا تحدد الأهداف المحصورة في النطاق التربوي، ويجـــب أن تعبر تعبيرا صادقا عن الاتجاهات السائدة في المؤسســـة التربويـــة، وفي التعليم على اختلاف نظمه ومراحله.

وتعتبر عملية تحديد أهداف السياسة التعليمية عملية موضوعية، لأنها تستند إلى بحث ميداني يشمل معظم ميادين النشاط في المجتمـــع، الاقتصادية منها والسياسية والعمرانية والثقافية والمهنية....، فإذا انتهينا من تحديد الأهداف، لا بد من تصنيفها حسب أوليات وأسبقيتها، ثم

تدرج في مخطط متكامل متماسك ومرن لنرفعها بعدئذ على أنها السياسة التربوية، أو سياسة التعليم للبلد.

فالسياسة التربوية، أو سياسة التعليم عملية تطبق على مراحل تبدأ بمرحلة وضع الأهداف وتحديدها، ثم تنتقل إلى اختيار الخطوات والطرق العلمية لوضع الأهداف المنشودة موضع التنفيذ العلمي، وهو ما يسميه الخبراء مرحلة الإستراتيجية، وتأتي بعد ذلك مرحلة التخطيط وإعادة العدة، وتوفير الوسائل والأجهزة والمال اللازم، أما ما يسميه الخبراء « منهج التخطيط».

المراحل تطبق متداخلة ومتماسكة ومتكاملة ومنسجمة المبادئ الأساسية للإستراتيجية.

1- تنظيم العناصر في كل متماسك.

2- أخذ المصادقة بعين الاعتبار في مجرى الواقع.

3- العزم على معالجة المشكلة الناجمة على تلك المصادقة للتحكم فيها.

المبادئ : 1- مبدأ التركيب. 2- مبدأ الاحتمال. 3- مبدأ الإدارة.

الإستراتيجية التربوية وخصائصها:

1)- التوسع الكمي يجب أن يوافقه توسع كيفي.

كان التوسع من غير إجراء أي تغيير من حيث:

1- الشكل. **2**- المضمون. **3**- المستويات والبنايات التربوية.

4- هيئة التدريس. **5**- البرامج المقررة **6**- التقنيات المستعملة.

2)- مراعاة الأهداف الخاصة بالمجتمع.

3)- تحقيق مبدأ الشمول و الاستفادة منه في التربية.

البحث التربوي والإستراتيجية التربوية:

أ- تشجيع ومعاونة القائمين على تحديد حقل التربية للتجديد والإبداعات وعمل البحوث اللازمة المتعلقة بهما.

ب- تفهم الإدارة التربوية للحاجة إلى التجديد والمعاونة في ذلك.

جـ- إعداد للوسائل والأجهزة والأيدي العاملة اللازمة لتطبيقه، من فنيين ومختصين وإعداد ميزانية وافية.

د- تعميم التغيير المنبعث من مركز التجريب.

هـ- تحديد مواضيع الضعف والخلل ونواحي التقصير والقصور في النظام.

هذه الأمور لا تخرج عن طريقة العلمية للبحث، والتي تؤكد على ملاحظة الظاهرة التي تستدعي عمل البحث عن طريق الشعور بالمشكلة، ثم بحثها وتحديدها، ثم افتراض الفروض لحلها، ثم تجربة الفروض المختارة بعدها مباشرة توفير الوسائل اللازمة للتطبيق للوصول إلى النتائج،و العمل على نشر التغيير المطلوب وتعميمه ليستفيد منه الأفراد و المجتمع أينما كانوا.

التربية كموضوع للبحث تعتبر عملية تجربة للقرارات التي تتخذ في السياسة التعليمية، المبنية على إستراتيجية التعليم، والخاصة بأهدافه المبنية على حاجة المجتمع وإمكانياته، والمعتقدات السائدة فيه، والطريقة التي اختطت لها والبرامج التعليمية التي ترجمت عن الخطة والنظام التعليمي العام - وكلما كانت عملية التعليم أقرب إلى حاجات المجتمع كلما كانت طرق المتعلم أكثر نفعا ومردودا للمجتمع.

وعلى هذا، فإن البحث التربوي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية جميعها على قدم المساواة، وهي:

1- مجموعة الأغراض التعليمية.

2- مجموعة المعتقدات عن تفهم الطريقة التي يتعلم بها الناس.

3- برامج تعليمية مخططة لتسيير بموجبه العملية التربوية.

إن أعضاء هيئة التـــدريس لم يغـــيروا أغراضـــهم التربويـــة أو معتقداتهم، عن كيفية حدوث التعلم على المستوى الجامعي.

الخطط والإستراتيجيات التربوية المعاصرة:

1) حاجات البلد والمجتمع.

2) إمكانيات البلاد و المجتمع.

3) الوقت الذي يجري فيه التطبيق.

الهدف من وضع الإستراتيجيات التربوية هو الإصلاح للأنظمـــة التربوية القائمة، أو إدخال التجديد والتطوير عليها حسب احتياجات البلاد والمجتمع وإمكانيته، ومتطلباته، من القوى البشرية في التصـــنيع، والعمران والتربية والتعليم على أنواعه.

أسباب الإصلاح:

1- الرغبة في معالجة نواحي النقص في النظام.

2- العوامل الخارجية وما توصل إليه الباحثون من اكتشـــافات علمية وطرق جديدة.

3- الرغبة النابعة من داخل النظام للقيـــام بتجديـــد وتحســـين الأوضاع.

4- تشجيع المسئولين لعملية تعديل المناهج والطرائق النظام حتى ولو كانوا غير مقتنعين بالتدابير المتخذة في ذلك السبيل.

إن الإصلاحات الجزئية لا تفي بالغرض على المدى الطويل ولو كانت ذات فائدة، لأنه سرعان ما تطغى عليها الأمور الأخرى.

1-تعتبر التربية المستمرة كدعامة من دعامات النظام التربوي.

2- اعتبار التربية خبرة حية تستمد من الجامعة والعمل، واكتساب الخبرة في المؤسسات.

3- إتاحة الفرصة للفرد لإكساب المعرفة بوسائل متعددة.

4-النظام التربوي الشامل يتضمن حرية التنقل، وتعدد مجالات الاختيار للأفراد والجماعات المستفيدة منه.

5- تحديث خطط الدراسة ومناهج الدراسة. ؤالوصول إلى تحقيق الربط العضوي التعليم النظري والتعليم العملي.

تهدف جميع هذه المنطلقات بالدرجة الأولى، إلى ربط التعليم العالي بالإنتاج ولا سيما بمحتوى الدراسة وبالتدريب، وان تجعل من المؤسسات الاقتصادية مكانا للتعليم العالي وان يتم قسطا من هذا يحقق التناوب بين الدراسة والعمل .هذا الربط له قيمة اجتماعية تربوية تبين واقع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وحاجاتها المتجددة.

مما يلفت النظر في هذه الدراسة أن البلاد أخذت بمنهج التخطيط التربوي ووضعت خطط تربوية وكأنها تهرب من المشكلات الصعبة، مشكلة التعرف على الحاجات الاقتصادية، الاجتماعية الجديدة الموجودة، في إطارها العلمي كما ونوعا بمناهج وطرق وبنى متعارف عليها.

ولا شك أن عدد الأطر الجامعية يسمح بتفجير التقدم وأن يكونوا مفتاحا لروح التجديد والإبداع والابتكار، لهم دور الريادة في تحريك المجتمع نحو الأحسن والأفضل ومن المستحيل أن نتصور تغيرا تصنعه إدارة عتيقة تعمل بوسائل تقليدية.

هذه الصناعة في حاجة إلى إدارة فعالة حديثة، تتولى التقويم وتجديد أعضاء الهيئة التربوية في التعليم العالي، وهي في حاجة إلى وسائل عديدة، لها إمكانية فسح الفرصة من الإطلاع على التطور المستمر في التجارب العالمية، من تبادل للأساتذة بين الجامعات من تيسير مهمات الإطلاع والبحث في البلاد الأجنبية ومن عناية بالمحاضرات واللقاءات وسائر وسائل الإعلام. حتى لا يظن أن الأساتذة يملكون من المعارف أرفعها ومن التجارب أسماها. وهذا هو مقتل كل عالم ــ نعم يظل المرء عالما ما طلب العلم فإذا علم فقد جهل.

يشهد العالم اليوم، انفجارا حضاريا جديدا،يشـــهد حتميـــة في التغيير في الاقتصاد والسياسة والثقافة والتربية، في بنية الأسرة في أنماط وتنظيم العمل فحياتنا النفسية، الخلفية وهذا يرجع بالدرجة الأولي إلى التقدم والتطور الذي عرفه الإنسان في ميدان الاتصـــال والإعـــلام: حضارة ما فوق الصناعة.

التعليم العالي المستقبلي:

حول هذه الحوصلة وحول هذه المبادئ الكبيرة، من المفـــروض وبسرعة وضع إصلاح عام لبنائه، من المستحسن أن ندقق أولا في مهام الجامعة والتعليم العالي حتى نستنتج أنماط التنظيم وتنظيم المؤسســـات وعلاقاتها مع السلطة الوصية والمراقبة.

مهام التعليم العالي:

تفرض التطورات الملحوظة تغيير وإعادة النظر في تعريف التعليم العالي من خلال التوجيهات التالية:

- السماح لكل طالب أن يصل إلى مستوى العالي والعالي جدا.

- إذا خرج الطالب من الجامعة دون شهادة علمية من الضروري أن تثمن المجهودات المبذولة ليتحصل على شهادة (حســـب قيمـــة الدراسات التي قام بها).

- لا يكون الهدف توجيه الطلبة إلى نفس المستوى الأكـــاديمي، ولكن مساعدة كل واحد أن يجد الميدان المفضل بالنسبة له، لما يختـــار الطالب طريقة الخاصة التي يتحصل بها حلى شهادة يراها مناســـبة في زمنه يتغلب على الصعاب التي تواجهه عند الدراسة بـــذلك تمحـــي الحواجز و في نفس المستوى طرق النجاح تزداد.

- من الضروري على القائم بالتوجيه في الجامعة أن يضع أمـــام طلبة الثانوية قائمة للأعمال الحقيقية والأهداف المتواخات من الفروع المختارة وتوضيح مختلف الوحدات الأساســـية والفرعيـــة في جميـــع المستويات.

وعند وضع هذه المعطيات الجامعية في قائمة مفصـــلة للمـــواد والمستويات يتبين المصير المهني لكل شهادة ولكل تخصص، بالإضـــافة إلى أن الوزارة المهتمة بالشغل تضع بطريقة علانيـــة في كـــل ســـنة إحصاءات ظرفية حول تطور تكلفة سوق العمل وتحليلات مســـتقبلية لمختلف معلومات ذات علاقة بالتوجيه ومن الواجب أيضا أن تـــوفر المنظمات الخاصة والتعاونيات والقطاع الخاص هذه الإحصاءات.

بإمكان لنظام التعليم العالي أن يسمح لكـــل طالـــب أراد أن يدرس دراسات مختلفة في نفس الوقت والتوازي في مختلف الأقسام - دون علاقة واضحة- مثلا: يجمع بين العلـــوم الدقيقـــة والاقتصـــادية

والآداب والمالية والفلسفة والطب والتكنولوجية وعلوم التجارة. عملية تتعدى الحواجز المفروض أمام الطالب، وتفتح معظم الأقسام الجامعية لإقامة الجسور بين الفروع العلمية المختلفة، مما يسمح للطالب أن يتابع الدراسة في تخصصات أخرى فعلية تمنح له شهادة بحساب المعدلات المقاييس المشتركة. يختار الطلب التخصص حسب ذوقه وتطلعاته العلمية مما يثبت قدرته على التخيل وعلى هذا الأساس من الضروري على الأستاذ أن يساعده وأن يضمن التوافق بتتبعه لهذه الدراسة.

تزيد الجامعة بالعلم والمعرفة العلميّة من خلال المخابر ومراكز البحوث المختلفة ومع المؤسسات المختصة.

تتقدم وتتطور المعرفة العلمية بالجماعية عن طريق أكبر باحثي المخابر والمؤسسات العامة للبحث حيث وجب في أكثر الحالات أن يخصص الباحث قسطا معتبرا من وقته ومن مهنته للنشاطات الخاصة بالتعليم في الجامعة والجامعات المجاورة، بهدف إثراء البحث خاصة عند احتكاكه المستمر مع الطلبة، وخاصة عند تلخيص الأعمال المعقدة ذات الأهداف البيداغوجية.

من هذا المنطلق بالذات يصبح تمويل البحوث والدراسات تشارك فيه جميع المؤسسات العامة والخاصة والجمعيات الأمر الذي يسمح أن ننتقل دون عناء إلى البحث الأساسي. من الضروري إقامة اتفاق وبنود

وشروط تبين الأموال الممنوحة للبحث الأساسي التجريبي حتى تساعد بقسط وافر الدراسات التطبيقية.

بالإضافة إلى ما ذكر أنفا هناك مهام أخرى ذات أهمية كبيرة من بينها:

1- تتكيف مع الحرف والمهن المستقبلية، وتتكيف مع روح المشروع التحضير للحياة المهنية يجب أن تصبح أحد المحاور الأساسية للمشروع البيداغوجي لكل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتجاري، يجب أن نبذل المجهود لإرساء ثقافة تكنولوجية تمس مجموعة التعليم العالي والتجاري في كل التخصصات، ثقافة المشروع تقويم الإحساس بالمبادرة وذوق المخاطر والمجازفة، الأمر الذي من الواجب أن نشجعه وننميه حتى في الثانوية، وهذا يؤدي إلى تحديد جديد للموارد المعطاة في التعليم للبحث وتنمية المواهب المجددة والخلف والتجديد ربط الجمعيات جمعيات قدماء الطلبة والمؤسسات الأصلية بإمكانهما المشاركة في التفكير بالنسبة لكل جامعة حول مستقبل الحقل الموارد التي تمدها.

2- الأستاذ الباحث من الواجب أن يجد بالجامعة السند المادي والمالي حتى يسمح له أن يجدد ويبتكر.

إذا أراد الباحث أن يساعد مؤسسات عامة وخاصة بالبحث والدراسة بإمكانه أن يستعمل وسائل تنمية أكثر أهمية. من هذا المنظور من الواجب على قانون الباحث يسمح المشاركة في إنشاء مثل هذه المؤسسات دون شرط وإلزام الباحث التخلي نهائيا عن وظيفته، يجب على الجامعة وعالم الشغل وضع اتفاقات بروتوكولية وعقود - وضع جهاز يفكر في الاقتصاد- تكون حقلا للتعاون بينهما.

3- إرادة تقوية الخاصية المهنية: بإمكان التعليم العالي أن يساعد في تقوية المهمة التقليدية للدراسات الفلسفية في الآداب والعلوم الاجتماعية لتي تهدف بالدرجة الأولى إلى إرسال المعرفة العلمية، قاعدة للثقافة الإنسانيات الضرورية للدراسات المهنية العلمية الاقتصادية والطبية والقانونية، تسمح للذين يتابعونها فك الرموز وتوضيح العالم والانفتاح على التكنولوجيات الجديدة.تعلم كيف تتعلم حفظ المراجع وأنماط التفكير وتبقى القلعة الأساسية لكل تكوين فكري وعقلي وثقافي من أجل حركات مهنية مستقبلية إن كانت.

4- كيفية الحفاظ على المستوى المعرفي والعلمي العالي: اكتساب الخبرة في مكان العمل غير كافي لرفع المستوى العلمي والمعرفي، بل من فاز بشهادة علمية عالية بعد عشرة أو خمسة عشرة سنة من العمل يحتاج إلى رسكلة - الرجوع لدراسة بالجامعة للحصول على مستوى عالي جدا.

5- إمكانية تطوير العدالة الاجتماعية: من مهام التعليم العالي تقليص الفروق الاجتماعية بين الطلبة، وإرساء نظام العدالة الاجتماعية بمساعدة طلبة الفئات الفقيرة والمتوسطة بالمساعدة المالية والثقافية للحصول على شهادات عليا بنفس الامتيازات وحقوق الطبقة الغنية.

6- الانفتاح على العالم الخارجي: لا تستطيع الجامعة الجزائرية أن ترفع في المستوى العلمي وان تصل إلى مراتب قوية معروفة عالمية إلا إذا سمحت لعلمائها الاحتكاك بعلماء من الخارج، وبالمقابل أن يكون تطلع نخبة العلماء بالجزائر على آخر ما وصل إليه الآخرون بطريقة جيدة. من جهة ثالثة من الضروري أن تفتح الجامعة الجزائرية أبوابها للدراسة و التكوين للطلبة من مختلف دول العالم الأمر الذي يفسح المجال للدراسة بالغات الأجنبية.

تكمن قوة الدول في توفير الجو الملائم للعمل بمراكز البحث والجامعات لجلب اكبر عدد ممكن من العلماء المختصين من مختلف دول العالم. من هذا المنطلق واجب على جامعات الجزائر أن تبحث في كيفية جلب الأساتذة نحوها وأن تضمن أجور وظروف عمل جيدة والسماح للباحثين التدريس باللغة الإنجليزية والفرنسية ثم إدماجهم في فرق بحث فتوفير وسائل الترقية والتقدم والنمو للمنافسة على المستوى العالمي.

7- من أجل نموذج متوسطي، عربي، مغاربي، إفريقي: لا يكون التفكير في إصلاح الجامعة إلا في حدوده العالمية وخاصيته الأفريقية العربية المتوسطية والمغاربية. كما أن التجديد والحراك والمنافسة أساس الجامعات الأفريقية والعربية الواقع العالمي الحاضر فرض على الجامعات وضع برامج ونظم التسيير متماثلة موحدة.

المبادئ الأساسية والجديدة في تنظيم التعليم العالي:

لا يندمج نظام التعليم العالي بالجزائر مع النظام العالمي إلا إذا كان قادرا على القيام بمهامه الأساسية، من حيث جمع أهم ما يقدمه العلم على المستوى العالمي وتعميمه في كل المؤسسات الجامعية.

1- انسجام النظام التعليمي الجامعي: البرامج والشهادات العلمية التي تنمح في التعليم العالي يجب أن تكون متشابهة وموحدة.

2- تحدد لامركزية النظام العقود والعلاقة بين الدول والجامعات في إطار مشا ريع المخططات الخماسية والسداسية، وتأخذ الدولة على عاتقها التزامات مالية لتسمح للمؤسسات أن تؤدي المهام بطريقة سهلة. إفريقيا لها إمكانيات بشرية عملية كبيرة على الجامعة الجزائرية توفير الحوافز المطلوبة وتنمي التعاون مع شركائها في هذا القضاء الواسع.

3- العالم العربي حقل خصب للبحث العلمي من الضروري أن تبرم الجامعة الجزائرية بعقود شركاء من الجامعات والمؤسسات العربية المختلف. ويجب أن نبذل أهمية كبيرة لما يجري في هذه الدول بإنشاء برامج عالمية للتعاون ومن ثم ازدواجية المخابر ووضع برامج خاصة بالاتحاد العربي، قيام مشروع حقيقي للتنمية ومحو الحدود المتعددة الموجودة في العلاقات بين الدولة والجامعات ومن الواجب النظر إليها بعمق ووضع بعض العقود حتى تكون كنموذج لتوفير التجديد والابتكار. على هذا الأساس، نستطيع وضع برامج بيداغوجية تخدم الواقع المعيشي وتزيد من التنمية.

وتستطيع الجامعة أن تدخل في شراكه مع المؤسسات الاقتصادية الجديدة وتساعد بأموال في تنمية النشاط الاقتصادي والثقافي والسياسي. تستطيع بهذه الطريقة أن توفر للطلبة أطرا حياتية من الواقع من خلال تنظيم المنشآت المادية أين الطالب يدرس ويتتره ويسكن ويتصل. يتطلب هذا مشروع الطويل المدى رجالا ونساء قادرين على تحسيس وتوعية الأسرة الجامعية. كل هذا دون أن نغير في شرعية الديمقراطية للفريق المسير للجامعة وسلطته فيما يتعلق بتحديد السياسة البيداغوجية والعلمية. من هذا المنطلق يتطلب من رئيس الجامعة أن يمتثل لمجموعة الأسرة الجامعية ويلبي الحاجات والمتطلبات العلمية والاقتصادية.

التقويم:

يكون التقويم طبيعي إذا كانت المدة لا تتجاوز ستة أشهر، حيث تمنح الأموال للجامعات التي تقدم مجهودات معتبرة، حسب الاستحقاقات، حسب النتائج وحسب العقود الممنوحة الدولية والوطنية مع القطاع العام والخاص. من خلال الصور السابقة ترتب الجامعات والكليات والأقسام كما يعاد النظر في تقويم الأساتذة من خلال الخصائص البيداغوجية كقيم للتقويم الأستاذ الباحث وكعقد بيداغوجي يحدد دور الأستاذ في إطار ما هو جديد في التدريس والإشراف البيداغوجي والمتابعة والاندماج ومحاربة الرسوب. توزع منحا للإنتاج البيداغوجي والعلمي علاوة على ذلك يجب أن يدرس الأستاذ بالجامعات الأخرى.

تتجه نوعية التعليم العالي بجامعة الجزائر في كل سنة نحو الرداءة بسبب النمو الديمغرافي المتزايد.أدى زيادة الطلب على المعرفة العلمية والحصول على شهادات عليا بالنقص في الوسائل المادية والمنشآت وفي الوسائل البيداغوجية الأساسية للتعليم.

لقد تخلفت الجامعة الجزائرية في تحضيرها بشتى الوسائل للألفية الثالثة من حيث إنشاء جامعات جديدة في مدن ذات ديمغرافية عالية وفي توفير مناصب شغل للذين حصلوا على شهادات عليا خاصة في

ميدان الصناعة والتكنولوجية والإعلام الآلي والفروع الأخرى. وبقيت متخلفة من حيث لم تتجدد البرامج في مختلف التخصصات حسب متطلبات العصر والحاجات الاجتماعية.

مما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي الملحوظ يؤدي إلى التغيير في المناهج البيداغوجية وفي طبيعة مواد الدراسة، بالمقابل الحرف تتجدد بطريقة سريعة و تصبح في حاجة إلى أن تتكيف المعرفة العلمية الحديثة ويتجه التكوين النظري نحو التجربة شرط الابتكار واستعمال آخر ما وصل إليه علم المعلوماتية.

إنتاج المعرفة:

في إطار هذا البحث والذي مفاده تحديد العلاقة بين الحاجات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد المرتبطة ارتباطا وثيقا بمؤسسات التعليم العالي كان من الجدير أن يهدف البحث العلمي الجامعي إلى ما يلي:

1- تقييم إنجاز أو تحضير جميع البحوث التي تقدم أهمية في تقديم العلم وتطوره خاصة التي تتعلق بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلاد.

2- المساعدة في تطبيق وتقويم نتائج هذه البحوث.

3- تطوير المعلوماتية العلمية وبثها باستعمال اللغة العربية.

4- المشاركة في تحليل الظروف العلمية التي يمر بها الوطن ومستقبل تطورها بهدف إنجاز سياسة وطنية في هذا المجال.

ومن هذه المنطلقات من الضروري استراتيجية عالمية للتعاون العلمي والبحث وذلك بإقامة شبكة من العلاقات بين الباحثين بهدف إدماج السياسة العالمية في الاستراتيجية العامة للدولة وفي هذا السياق يتعين على الجامعات الجزائرية فتح الشراكة بين الجامعات.

توفير شروط إقامة شراكة بين المؤسسات الاقتصادية والصناعية التكنولوجية الإلكترونية والمعلوماتية والصناعات الجديدة، مع أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجامعة الجزائرية يساعد على إقامة شركة بطريقة فعالة في بناء المغرب الكبير خاصة بإنشاء مخابر للبحث.

كما سبق ذكره، العالم العربي حقل خصب للبحث العلمي من الضروري أن ترتبط الجامعة الجزائرية بعقود شراكة بالجامعات بإنشاء برامج عالمية للتعاون وازدواجية المخابر ووضع برامج خاصة بالاتحاد العربي.

ولإنجاز هذه الأهداف على الجامعة في فرعها البحثي أن تقوم بما يلي:

- إنشاء وتسير وتمويل وحدات البحث والمخابر.

- مساعدة في تنمية البحث بالمخابر التابعة للمؤسسات العامة الأخرى المؤسسات الوطنية والمؤسسات ومراكز البحث الخاصة.

- وضع للعمل مشروعات البحث وتنمية التكنولوجية.

- توظيف وتعيين الباحثين في حدود ما يسمح به قانون المالية.

- بناء وتسيير في إطار العلاقات الوطنية والعالمية لفرق بحث كبيرة.

- إنشاء فروع جديدة والأخذ بطريقة المشاركة.

- المشاركة في إطار جماعات ذات المصلحة العامة والآخذ بالنشاطات التي تسمح بالمشاركة مع خدمات الدولة الجزائرية أو الخارج.

- المشاركة وتكوين وإنشاء والعمل والإقدام نحو اتفاقيات التعاون علمية عالمية بهدف التنمية.

- بث الوثائق العلمية ونشر الأعمال في مجلات متخصصة.

فرق البحث في الجزائر ليست معروفة على المستوى العالمي، ويعرف تخلفا كبيرا في ميدان البحث الصناعي والانتقال التكنولوجي -نادرا ما نسمع بباحث وضع اختراع جديد-.

البحث والمؤسسات:

أن البحث نشاط علمي يربط بعلاقـــات البـــاحثين في معظـــم البلدان، ولهذا السبب أول من استعمل مفهوم العولمة وأســـتعمل إدارة الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية والثقافية. رغم تطور البحث في الجزائر نحو إنتاج المعرفة العلمية بقي سجين في الجامعة بعيدا عن الواقع و لم يستغل من قبل النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. و لم يتجه نحو العالم الاقتصادي كعنصر أساسي لسياسة التنمية في البلاد.

BIBLIOGRAPHIE.

1-L'éducation permanente à l'université et le défi des années 80 Aspect – 1980.

2- Quelle université pour demain ? La documentation française 1986.

PARIS.Problèmes politiques et sociaux. Articles et documents d'actualité mondiale5 .Université – France – Histoire 1970.
Enseignement supérieur – France- 1968.

3- Dufour ،M ،(1978) ،.L'université ،Ed. Sociales.

4- Schwartz ،Y ،.Monteux ،D. ،Chambaz J ،.De la crise au

changement.

5- Fourastié J. ،Faillite de l'université ،Gallimard ،1972 ،PARIS.

6-Glasman D. ،(1992) ،Essai sur l'université et les cadres en

ALGERIE. Les Cahiers C.N.R.S.

7- Lucas Philippe ،(1987) ،L'université captive ،Ed. Publisud.

8- Maschino ،M ،(1984) ،.Savez — vous qu'ils détruisent

l'université ? ،Hachette Littérature.

9- Université 2000 Direction de la programmation et du développement

universitaire Assises nationales de l'enseignement supérieur ،Sorbonne – 26-29 juin 1990 PARIS.
La documentation française ،A- Les états généraux de l'université ،1996 ، PARIS.

10- A. Toffler ، (1993) ،Les cartes du futur ،Paris ،Ed. Gauthier